

اخترنا النبوة والرسالة لا اختيارنا المعصية والطاعة لان الآية نزلت مراد علي  
الكفار لانهم كانوا يقولون هل ارسل الينا بالرسالة الذي هو النبي من الخبير  
الذي له انبياء عيسى الف خبير علي ما احتج به الله تعالى عنهم حيث قال  
لو انزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم فوالله عليهم فقلنا فقال  
اهم يقنعوا رحمت ربك حفنا له ليسيب اليهم فصححة النبوة وان اختيار الرسالة  
مما كان لهم الخيرة في اتصاله الرسول قبل الرب جل جلاله فكيف ما نشأ  
ويجاء من اياته رسالتنا ونبوتنا وعليه هذا مذهب اهل السنة والجماعة  
الصدق له فعل حقيقي واختياره صحيح بسبب حتمتها العفو والمحو  
وفعله واختياره الخلق الله عز وجل فهو خارج عن حسيته وادبه  
فان قيل كيف يكون فعله بين قاعدتين قلنا الفيد فيها في اليوم من جهته  
الكسب ويضاف الي الله تعالى من جهة الالهية والخلق والالتحاق وبالذوق  
وروي **المحسني بن علي بن عبد الله عمي** كتب الي الحسن البصري  
رحمته الله عليه لم يؤمن بقضائه وقدمه خبره وطوره فقد كفر ومن  
حمل ذنبه علي الله فقد في ان الله لا يطاعها استكراها ولا يصعب لمعلمه لان  
المليك لا الكرم والقادر علي ما قدرهم علي فان عملوا بالطاعة لم يخلصهم  
وبين ما فعلوا وان عملوا بالمعصية لم يفسد عملهم وبين ما فعلوا  
فانه لم يفعل فليس هو الذي جبرهم علي ذلك ولو جبر الله الخلق على الطاعة  
لا سقط عنهم الثواب ولو اجبرهم علي المعصية لا سقط عنهم العقاب  
ولو اجبرهم كان في القوة كانت الجبر والالام **فصل** فيما اشبه  
منهذ الاصل وهم اثنى عشر فرقة **المعتزلة** واليهود والنصارى والفرقة  
والتائية والسابقية والجبية والموثنية والفكرية والمسيحية والمناكية والكيبية  
**اما المعتزلة** فهم يزعمون ان العدل لا فضل له ولا كسب الا الله تعالى يقول  
ليس له

كذلك الامور شي وقال في الآية اخبره ليه الامرين قيل ومن بعد الخواب تقول  
قولهم فاشهد لانا الله تعالى انبث للمعصية كسبا ويجعل الثواب والعقاب حفنا  
الي كسبا كما قال عز وجل **فان العباد ليرى اليه** كسبت اليه الناس ليس  
ايضا ينقطع السارق حفنا فالي كسب كما قال عز وجل **والسارق والسارقة**  
فاقطعوا ايديهم خذوا كسبا كما قال عز وجل **واحد منكم** وقال ايضا  
الي كسب الذي اساء واجاموا ويجوز في العتق احسنوا بالحق وثبت ان للعبد  
كسب واختيار **واما المعتزلة** فهم طائفة يثبتون للعبد كسبا من جهة الله  
ويصد رحمة كسبه لا يتكلمون من الامتناع عنه وليست له صلاحية الامتناع  
عن ذلك العمل بل هو كرهه كسبا على مثل حمل حايو حقد بزما مره  
فيجوز فانه لا يحال له مسير ولا يقدر علي الامتناع من السرور ولنا حال العبد  
المجرب تقول هذا كلام ظاهر الفساده لانه يخالف الكتاب والسنة  
اما الكتاب فقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها اي طاقتها واما السنة  
فما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انما ذكرا في يوم  
الاربعاء يوجه الله تعالى اليه يقض عبادته بالان ادم اعطيتك ما يكفيك  
وخوفتك من النار وامهلتك حتى اذنبت قال فيجوز بقولك ولا كلفك  
فوقه طاقتك قال خالفت امره في ذنوبه بالكتاب والسنة ان الذي انما يامر  
المصداق يطيقونه ولا يكلفهم فوق طاقتهم رحمته مشوقه علي انما فعله  
انه لو امرنا بست صلوات لكان في وسعنا ولم يخرج من حدنا وشاؤنا كما  
في الزكاة باخراج سنته دراهم ما يخرج في وسعنا ومع هذا لم يامرنا ذلك  
خاذا الرتبة لا لا يكلف العبد حالا يطيقه اثنى ان العبد يكون مطلقا  
واذا كان المصداق به مطلقا لا يكون مطلقا كما حيث ان الله يبتدئ بالامتناع  
عنه الا ان الاستطاعة مقارنته للعدل عند الاقتضاه عليه خلافا للمعتزلة

Copyrighted material